

فان وجدته في صلاة الفجر هذا محتمل قول المتن المأثور في غير وقت الصلاة اي بان وجده ولو في حد الوقت وان ضاق الوقت ولا ينا في هذا ما تعدد في وجوب الطلب في حد الوقت من انه يسقط اثنى عشر وقت لان ذلك يغزو من قضاة سقوط فرضه بالتمام بخلاف ما ان يسقط فرضه بالتمام فيجب الطلب وان خرج الوقت مرهوى فخرج بوجوه توجده في الصلاة فلا تبطل به الصلاة مطلقا وبطلان به غيرهما لقراءة وطواف ووطئ قول وانظر لو ابي الماتى الصلاة وشك هل هذا الحيل مما يغلب فيه القعد او الوجود فهل تبطل لترديده ام لا لاننا نتحققنا انك نعقد وسكنا في الميثل كل عتيل وفي قول علي الحملي وجوب القضا ان قام في شكه التيمم وظاهر بطلان فيها في جمع والحاصل انه وبعث الما وتوجهه والقدر على من ونوال العلة تارة تكون مع حائل وتارة تكون بلا حائل واذ كانت مع حائل فتارة يتقدم علمه وتارة يتأخر وتارة يتعارف في هذه ستة عشرة صورة وعلى كل ما ان يكون قبل الصلاة او فيها وهي تسقط بالتيمم ام لا فالجمله ثمانية واربعون صورة فان تقدم علم الحائل او قام من فلا بطلان مطلقا واما اذا كان بلا حائل او حائل متاخر فتارة يكون ذلك قبل التيمم بالصلاة وتارة يكون بعد التيمم بها فان كان قبل التيمم بها بطلان مطلقا وان كان بعد التيمم بها لم يبطل في التيمم مطلقا واما في غير فينتظر ان كانت الصلاة يسقط فرضها بالتمام لم تبطل والآن بطلت لبطان التيمم قوله بان صلى الله عليه وسلم انه ان العقب عمل الصلاة لا يحل التيمم والعبرة ايضا بمن الصلاة فتقط لجمع العام كما استظهره سم ونقله عنه اج في اخر الباب قوله لم يبطل تيممه فلا تسقط صلاة قوله والنقل هذا يقتضي ان النقل يتعلق به القضاء وعد وفيه بعد ولعل المراد ان يسقط طلبه في محل يغلب فيه القعد قوله لعبد وتونس فلم اتمامها لكي يبطل التيمم بسلاسه منها فان يسجد لسجد وان سلم تاسيانه قوله ثم نزع الإقامة صريح في انه نية الاقامة بعد براءة الما وليس فيها بل نية الاقامة مع مريتين الما كذلك تبطل في الاوجه سم وظاهره ان نية الاقامة تضر هنا

في وقت الصلاة
ان كان في وقت
فان وجدته في
الصلوة اي بان
وجده ولو في حد
الوقت وان ضاق
الوقت ولا ينا
في هذا ما تعدد
في وجوب الطلب
في حد الوقت من
انه يسقط اثنى
عشر وقت لان
ذلك يغزو من
قضاة سقوط
فرضه بالتمام
بخلاف ما ان
يسقط فرضه
بالتمام فيجب
الطلب وان خرج
الوقت مرهوى
فخرج بوجوه
توجده في الصلاة
فلا تبطل به
الصلاة مطلقا
وبطلان به غير
هما لقراءة
وطواف ووطئ
قول وانظر لو
ابي الماتى
الصلاة وشك
هل هذا الحيل
مما يغلب فيه
القعد او الوجود
فهل تبطل
لترديده ام لا
لاننا نتحققنا
انك نعقد
وسكنا في الميثل
كل عتيل وفي
قول علي الحملي
وجوب القضا
ان قام في
شكه التيمم
وظاهر بطلان
فيها في جمع
والحاصل انه
وبعث الما
وتوجهه
والقدر على
من ونوال
العلة تارة
تكون مع
حائل وتارة
تكون بلا
حائل واذ
كانت مع
حائل فتارة
يتقدم علمه
وتارة يتأخر
وتارة يتعارف
في هذه
ستة عشرة
صورة وعلى
كل ما ان يكون
قبل الصلاة
او فيها وهي
تسقط بالتيمم
ام لا فالجمله
ثمانية واربعون
صورة فان
تقدم علم
الحائل او قام
من فلا بطلان
مطلقا واما
اذا كان بلا
حائل او حائل
متاخر فتارة
يكون ذلك
قبل التيمم
بالصلاة
وتارة يكون
بعد التيمم
بها فان كان
قبل التيمم
بها بطلان
مطلقا وان
كان بعد
التيمم بها
لم يبطل في
التيمم
مطلقا واما
في غير فينتظر
ان كانت
الصلاة يسقط
فرضها
بالتمام لم
تبطل والآن
بطلت لبطان
التيمم قوله
بان صلى الله
عليه وسلم انه
ان العقب
عمل الصلاة
لا يحل
التيمم
والعبرة
ايضا بمن
الصلاة
فتقط لجمع
العام كما
استظهره
سم ونقله
عنه اج في
اخر الباب
قوله لم يبطل
تيممه فلا
تسقط صلاة
قوله والنقل
هذا يقتضي
ان النقل
يتعلق به
القضاء وعد
وفي
فيه بعد
ولعل
المراد ان
يسقط
طلبه في
محل يغلب
فيه القعد
قوله لعبد
وتونس فلم
اتمامها
لكي يبطل
التيمم
بسلاسه
منها فان
يسجد
لسجد وان
سلم
تاسيانه
قوله
ثم نزع
الإقامة
صريح في
انه نية
الإقامة
بعد
براءة
الما وليس
فيها بل
نية
الإقامة
مع مريتين
الما كذلك
تبطل في
الأوجه
سم و
ظاهره ان
نية
الإقامة
تضر هنا

في وقت الصلاة
ان كان في وقت
فان وجدته في
الصلوة اي بان
وجده ولو في حد
الوقت وان ضاق
الوقت ولا ينا
في هذا ما تعدد
في وجوب الطلب
في حد الوقت من
انه يسقط اثنى
عشر وقت لان
ذلك يغزو من
قضاة سقوط
فرضه بالتمام
بخلاف ما ان
يسقط فرضه
بالتمام فيجب
الطلب وان خرج
الوقت مرهوى
فخرج بوجوه
توجده في الصلاة
فلا تبطل به
الصلاة مطلقا
وبطلان به غير
هما لقراءة
وطواف ووطئ
قول وانظر لو
ابي الماتى
الصلاة وشك
هل هذا الحيل
مما يغلب فيه
القعد او الوجود
فهل تبطل
لترديده ام لا
لاننا نتحققنا
انك نعقد
وسكنا في الميثل
كل عتيل وفي
قول علي الحملي
وجوب القضا
ان قام في
شكه التيمم
وظاهر بطلان
فيها في جمع
والحاصل انه
وبعث الما
وتوجهه
والقدر على
من ونوال
العلة تارة
تكون مع
حائل وتارة
تكون بلا
حائل واذ
كانت مع
حائل فتارة
يتقدم علمه
وتارة يتأخر
وتارة يتعارف
في هذه
ستة عشرة
صورة وعلى
كل ما ان يكون
قبل الصلاة
او فيها وهي
تسقط بالتيمم
ام لا فالجمله
ثمانية واربعون
صورة فان
تقدم علم
الحائل او قام
من فلا بطلان
مطلقا واما
اذا كان بلا
حائل او حائل
متاخر فتارة
يكون ذلك
قبل التيمم
بالصلاة
وتارة يكون
بعد التيمم
بها فان كان
قبل التيمم
بها بطلان
مطلقا وان
كان بعد
التيمم بها
لم يبطل في
التيمم
مطلقا واما
في غير فينتظر
ان كانت
الصلاة يسقط
فرضها
بالتمام لم
تبطل والآن
بطلت لبطان
التيمم قوله
بان صلى الله
عليه وسلم انه
ان العقب
عمل الصلاة
لا يحل
التيمم
والعبرة
ايضا بمن
الصلاة
فتقط لجمع
العام كما
استظهره
سم ونقله
عنه اج في
اخر الباب
قوله لم يبطل
تيممه فلا
تسقط صلاة
قوله والنقل
هذا يقتضي
ان النقل
يتعلق به
القضاء وعد
وفي
فيه بعد
ولعل
المراد ان
يسقط
طلبه في
محل يغلب
فيه القعد
قوله لعبد
وتونس فلم
اتمامها
لكي يبطل
التيمم
بسلاسه
منها فان
يسجد
لسجد وان
سلم
تاسيانه
قوله
ثم نزع
الإقامة
صريح في
انه نية
الإقامة
بعد
براءة
الما وليس
فيها بل
نية
الإقامة
مع مريتين
الما كذلك
تبطل في
الأوجه
سم و
ظاهره ان
نية
الإقامة
تضر هنا

سوا كان مستقلا ما كان ام لا ويعرف بينه وبين ما يأتي في قطع السفر حيث استوطا فيه الاستقلال بسعة باب السفر عن باب التيمم اذ العصر جائز وان لم تكن ضرورة وهذا لا يتم الا بعد ضرورة فالتيمم يسقطها وارجح قولك عند روية الما مع الروية وبالرؤية ان التيمم بعد الروية ارجح والاصل ان الاقامة بالنعمل ونية الاقامة ونية التيمم ان كانت بعد روية الما او فيها الصلاة التيمم وان كانت قبل روية الما فلا تبطل وفيه اشكال في قوله اي التي تسقطها التيمم بان كانت محل يغلب فيه القعد ويستوي الامران قولك وسخا الكريه الخ اي من المبطلات سفام تيمم لوض على التفصيل المذكور قال في غير التيمم ولو سقطت حصة عن عضو في الصلاة بطلت صلاته وان لم يذكر كالفن وكما بعد البراءة في الجموع يسقط بما مري منه ان يبطل تيممه برفع اللصوف عند تهور البرء وقد يجب بان يطلق في الصلاة ليس لبطان تيممه بل للتردد في بطلانه ثم ينظر فان وجد عضو برب بطل تيممه ايض والافلا وعلى هذا ينبغي فرض المسئلة بما اذا تردد في البرء وحال التردد اي اومضي فربك لتبطل الصلاة والرخني بعد هذا الجواب بالتصريح بالغيب وما بعد البرء والجواب المعتمد ان بطلانها انما هو لوجوب غسل ما احدثه الجهد من الصحاح يسقطها قولك كوجدان المسافر من علي الغالب والا فحكم الحاضر قولك على جديك اي واخذت من الصحيح ما لا يبد منه الا ستمسا قولك وقطع الصلاة فرضا كانت او نقلت وعبارة في كمر يقتضي استورا قطعها وقيل بها نقلت كما قال ارجح خلافا لما ناله الرجوعي من ان الافضل قلبها قولك الا اذا ضاق وقت الخبان لا ينبغي ما يبع جمعها قولك ولو ييمم ميت الخ حاصله انه لو ييمم الميت وكان المحل يغلب فيه القعد او يسوي الامران وجد الما فان كان في اثناء الصلاة او بعدها فلا يجب غسله ولا إعادة الصلاة وان كان قبل الصلاة بطل التيمم وغسله وضل عليه واذا كان المحل يغلب فيه وجود الما فهو كالماتى في اثناء الصلاة او قبلها او بعدها فان كان قبل الاذن وجب الغسل والصلاة

وان لم يكن عليه
سوا
في وقت الصلاة
ان كان في وقت
فان وجدته في
الصلوة اي بان
وجده ولو في حد
الوقت وان ضاق
الوقت ولا ينا
في هذا ما تعدد
في وجوب الطلب
في حد الوقت من
انه يسقط اثنى
عشر وقت لان
ذلك يغزو من
قضاة سقوط
فرضه بالتمام
بخلاف ما ان
يسقط فرضه
بالتمام فيجب
الطلب وان خرج
الوقت مرهوى
فخرج بوجوه
توجده في الصلاة
فلا تبطل به
الصلاة مطلقا
وبطلان به غير
هما لقراءة
وطواف ووطئ
قول وانظر لو
ابي الماتى
الصلاة وشك
هل هذا الحيل
مما يغلب فيه
القعد او الوجود
فهل تبطل
لترديده ام لا
لاننا نتحققنا
انك نعقد
وسكنا في الميثل
كل عتيل وفي
قول علي الحملي
وجوب القضا
ان قام في
شكه التيمم
وظاهر بطلان
فيها في جمع
والحاصل انه
وبعث الما
وتوجهه
والقدر على
من ونوال
العلة تارة
تكون مع
حائل وتارة
تكون بلا
حائل واذ
كانت مع
حائل فتارة
يتقدم علمه
وتارة يتأخر
وتارة يتعارف
في هذه
ستة عشرة
صورة وعلى
كل ما ان يكون
قبل الصلاة
او فيها وهي
تسقط بالتيمم
ام لا فالجمله
ثمانية واربعون
صورة فان
تقدم علم
الحائل او قام
من فلا بطلان
مطلقا واما
اذا كان بلا
حائل او حائل
متاخر فتارة
يكون ذلك
قبل التيمم
بالصلاة
وتارة يكون
بعد التيمم
بها فان كان
قبل التيمم
بها بطلان
مطلقا وان
كان بعد
التيمم بها
لم يبطل في
التيمم
مطلقا واما
في غير فينتظر
ان كانت
الصلاة يسقط
فرضها
بالتمام لم
تبطل والآن
بطلت لبطان
التيمم قوله
بان صلى الله
عليه وسلم انه
ان العقب
عمل الصلاة
لا يحل
التيمم
والعبرة
ايضا بمن
الصلاة
فتقط لجمع
العام كما
استظهره
سم ونقله
عنه اج في
اخر الباب
قوله لم يبطل
تيممه فلا
تسقط صلاة
قوله والنقل
هذا يقتضي
ان النقل
يتعلق به
القضاء وعد
وفي
فيه بعد
ولعل
المراد ان
يسقط
طلبه في
محل يغلب
فيه القعد
قوله لعبد
وتونس فلم
اتمامها
لكي يبطل
التيمم
بسلاسه
منها فان
يسجد
لسجد وان
سلم
تاسيانه
قوله
ثم نزع
الإقامة
صريح في
انه نية
الإقامة
بعد
براءة
الما وليس
فيها بل
نية
الإقامة
مع مريتين
الما كذلك
تبطل في
الأوجه
سم و
ظاهره ان
نية
الإقامة
تضر هنا